

# الأديب و المفكر الراحل رمضان عبد الرحمن لاوند

الدولة الكاملة  
بين الماضي والحاضر

## الدولة الكاملة

### بين الماضي والحاضر

الثابت أن نصف الكرة الأرضية على الأقل يشكو من " داء السياسة " ولا عجب في ذلك فإن مبادئ السلطة ، القديمة منها والحديثة ، ليست قادرة على أن تفرض نفسها . أن الدول المعاصرة في واقعها المشهود تشكو من متاعب عديدة . في وسط رأي عام متململ.

والواقع أن القارات الأكثر تعرضاً لداء السياسة هي آسيا وأفريقيا ثم القطاع الأوسط والجنوبي من القارة الأميركية . والشكوى في دول هذه القارات تتفاوت في حدتها. فهي في البلاد العربية والاسلامية أشدها حدة وعنفاً . والحدة هذه ليست ناشئة عن وجود اسرائيل وحسب في هذه البلاد بخاصة بل هي ناشئة أيضاً عن محاضات عنيفة تعبر عن نفسها في تحولات اجتماعية واقتصادية وعمرانية وبالتالي ثقافية .

والملاحظ أن النظم السياسية القديمة قد زلزل أكثرها زلزالاً شديداً فسقط القائمون عليها أو على الأقل فقدوا بعض سلطاتهم القديم . أوليس أن الصين ومصر وتركيا وايران وغيرها من البلدان الاسلاميه والعربية قد اجتاحتها أفكار ونظريات وافدة وتعرضت لتدخلات سياسية وعسكرية ومالية من أوروبا وأميركا الشمالية ؟ أوليس أن هذه التدخلات قد استطاعت أن تحدث تغيرات أساسية وأن تخرج طبقات جديدة من الناس الراضين لكثير من القيم والعادات والمثل القديمة ؟

والسؤال الذي يفرض نفسه هو : هل في وسع هذه الطبقات الجديدة أن ترسي أوضاعاً ونظماً جديدة مستقرة بعد الحضات والتغيرات التي اختفت بسببها وجوه وظهرت وجوه ؟

\*\*\*\*\*

إن الازمات الاسبوية بخاصة التي احدثتها المثل والقيم القادمة من الغرب قد كشفت عن نفسها في الوقت الذي بدأ الغرب نفسه يرتاب في سلامتها وصلاحتها . لقد توجهت الدول الاسلامية نحو النظم البرلمانية والديمقراطية في الوقت الذي ظهرت فيه أوروبا نفسها وكأنها تريد أن تنفصل عن هذه النظم هكذا يتبين لنا من الصعوبة بمكان تصور وضع ادعى إلى خلق اختلاط وغموض عامين في كل من الشرق والغرب .

هذه الظاهرة لا نلمسها في الثمانينات أو السبعينات من هذا القرن وحسب بل تحدث عنها بعض المفكرين الغربيين في العشرينات منه أيضاً . والحقيقة أن هذا الوضع وإن عاد إليه بعض الاستقرار في الغرب إلا أن الثابت أن الاختلاط والغموض وما يستتبعان من القلق والاضطراب هو حصيلة جهود تتابعت ثلاثة قرون لخلق " الدولة الكاملة " .

المؤرخون يقولون : أن النهضة الأوروبية قد حولت الحضارة الدينية الكنسية في القرون الوسطى إلى حضارة سياسية . والجدير بالذكر أن أوروبا في القرون الوسطى كان قد استغرق اهتمامها كله مثال الكمال الصوفي . لقد عاشت كما يقول المفكر الايطالي غوغليلمو فيريو تقريباً دون دولة ودون جيش . غير مبالية بالفوضى الداخلية وبالغزوات الآسبوية . والثابت أن انتفاضتها في تلك المرحلة من التاريخ لم تكن غير عامل إضافي في اضعافها.

ويتابع المفكر الإيطالي قائلاً : ان الثابت أن مثال الدولة الدينية الكنسية قد بدأ يختفي ويفقد سلطانه شيئاً فشيئاً ليحل محله مثال يوناني روماني لمفهوم الكمال السياسي . لقد أراد القادة الأوروبيون آنذاك أن تملك الدولة كما كان الشأن عند اليونان والرومان كل مواصفات الكمال وهي : القوة ، الحكمة ، العدالة ، النظام، الجمال، والغنى . لقد بدأوا بدراسة فن الحرب من جديد . فنظمت جيوش ، وأقيمت مؤسسات، ونفذت غزوات في القارات والبلاد البعيدة التي اكتشفت من قبلهم . كما شغل هؤلاء القادة بأعداد الموارد والكافية لكل من الدولة والأفراد . وقد تحقق هذا العمل في القرن السابع عشر.

والمعروف أن العقول قد زادت جرأتها بعد تحقيق النجاحات الأولى . فراح أصحابها يبحثون بعيداً عن التقاليد والعقائد عن صيغة الدولة الكاملة التي يمكن أن تمنح البشرية في ظنهم كلا من الحرية والعدالة والرفاه ثم النظام والسلام : ويتعبير آخر ، السعادة .

وبعد أن انفجرت الثورة الفرنسية في السنوات الأخيرة في القرن الثامن عشر تدفقت في أوروبا أعداد كبيرة من الأيديولوجيات السياسية الهادفة إلى تخصيب الحضارة الغربية . هكذا منذ قرنين من السنين بدأ الفكر والسياسة الأوروبيان يبذلان جهداً لتحقيق السعادة بالطريقة التي لا تقارن إلا بما فعله اليونانيون والرومان من قبل . أي في العالم القديم .

لقد حاولت الفلسفة ، وعلم الإقتصاد السياسي ، والحقوق الدستورية ، والتاريخ ، والأدب وحتى الشعر ، خلق ونشر الخطط البالغة الدقة بتكوين حكومة كاملة . وقد تبنت الأحزاب السياسية هذه الخطط كما حاولت ثورات وانتفاضات اصلاحية تنفيذها . وليست الإشتراكية التي تبنتها الشعوب الأوروبية في الحقيقة غير مجموعة من التجارب لخلق الحكومة الكاملة والقادرة على توفير أسباب السعادة للجميع .

أما حصيلة هذه الجهود فهي في تقدير الباحثين فوضى عامة وبأس شامل . فهل يعني ذلك أن العالم الغربي ومن ورائه الحضارة العالمية يتجهان نحو خيبة شبيهة بتلك التي قضت على الحضارة القديمة ؟

ذلك لأن الجهد الطويل للعالم الوثني لخلق الدولة الكاملة قد انتهى إلى سلبية مطلقة للدولة التي سجلها التاريخ البشري . إن الدكتاتورية العسكرية للإمبراطور سبتيم سيفير الذي أطاح بالنظام الأرستقراطي في القرن الثاني الميلادي لم يعش طويلاً بعد ذهاب مؤسس هذه الدكتاتورية . فبعد اغتيال اسكندر سيفير بدأت فوضى عسكرية وسياسية استمرت لعدد من القرون . وفي هذه الفوضى تنكر العالم القديم لمثاله السياسي .

وقد اقتنعت الأجيال المتتابة في القرنين الرابع والخامس بسبب من يأسها بأن القوة العسكرية والعظمة السياسية ، ونظام العدالة لم تكن لها أي أهمية . وأن الكمال الخلقى والديني عند الفرد هو العامل الأهم ، وأن مدينة الله من الممكن أن يجتاحها البرابرة ويحرقوها وأن يسحقها الطغاة ، ذلك أن كنوزها الحقيقية لا تخاف الحديد والنار عند الناس .

والسؤال الآن : هل سيحدث من جديد شيء شبيه بما حدث في الماضي ؟

وهل أن العالم المعاصر بعد المآسي والنكبات المتتابة سيتنكر لجهود ثلاثة قرون سابقة كما حدث في العالم القديم بسبب عجزه عن تحقيق الكمال السياسي ؟ وهل سيبحث هذا العالم عن سعادته في غير النظم التي أبدعها ؟ وهل سيكون هذا الغير في نوع من الصوفية الروحية تعزي العالم المعاصر بعد انتصاراته في عالم المادة ، عن فشله في كفاحه ضد نفسه ؟

الحقيقة أن هناك فرقاً بين العالم القديم والعالم المعاصر. فالعالم القديم قد يئس بعد فشله في تحسين الدولة ، أما العالم المعاصر فإنه يواجه صعوبات كبيرة لسبب مناقض : ذلك لأنه شديد الثقة باحتمالات كل النجاحات التي حققها بما في ذلك التطور السياسي .

\*\*\*\*\*

ليس هناك من يرتاب في أن البلاد التي تحكم حكماً جيداً تجد نفسها أمام صعوبات كبيرة . إن سهولة الإقدام على اعلان افلاس العقائد السياسية الاجتماعية وفشل المؤسسات القائمة التي كانت تعتبر من قبل فخراً للعصر الحاضر ، هذه السهولة تعتبر ظاهرة فريدة في التاريخ . إن العالم من قبل لم يشهد حضارة تنتكر لما كانت تعتبره من قبل ثروة كبيرة وكسباً عظيماً كما تفعل حضارة اليوم. وهناك علامة أخرى تبعث على مزيد من القلق هي السهولة الغريبة في كل البلاد بما فيها البلاد ذات النظم المستقرة في التحمس لكل جديد في السياسة لا لشيء إلا أن هذا الجديد يناقض الأفكار التي قبلت من الجميع. ففي عقول كثيرة لمثقفين وجهلة ميل يتزايد قوة أكثر فأكثر إلى اصطناع اساليب ومناهج ونظم جديدة كما لو أن كل الجهود التي بذلت خلال عدد من القرون لم تكن حصيلتها غير مجموعة من الأخطاء والضلالات.

إن الناس اليوم وحتى في العالم الغربي واثقون من خلق دولة الكمال بحيث يكونون مستعدين في سبيل ذلك للتضحية بأعظم المكاسب وهو الحرية مثلاً. كان القدماء راغبين في تحسين الدولة ، ولكنهم في الوقت نفسه كانوا يشعرون بعجزهم عن ذلك الا في حدود ضيقة . أما المعاصرون فقد فقدوا حتى وعيهم بهذه الحدود . إنهم يفكرون في تغيير وتعديل المؤسسات كما لو أنها مصنوعة من الشمع ويعتقدون أن في وسع أي جيل أن يحدث التغيير والتعديل في ضوء ما يبدو له من الأفكار، وكما لو أن هذا الجيل يملك حرية الاختيار في تبديل وتغيير الأوضاع التي يمكن للعقل الانساني أن يبدعها.

الواقع أن هذا الرأي لا يعدو أن يكون وهماً مع الأسف الشديد. بل هو وهم خطر جداً . إن التغيرات التي يحدثها عصر معين وبلاد معينة في مؤسساتها السياسية هي قليلة جداً . ذلك أن هذه التغيرات لا تحدث بإرادة الناس . والتغيرات هذه تكون أكثر قلة حين يكون الشعب حريصاً على الاحتفاظ بحكومة شرعية لا يكون حقها في الحكم موضع ريبة ومجادلة . كم ينتظر أن يكون الوضع السياسي لبلدان أوروبا وأميركا مبسطاً لو أن هذه الفكرة قد تغلغلت بعمق ولا سيما في طبقات النخبة الحاكمة! وكم ينتظر أن تحتفي وتذوب أحلام تحدث بطبيعتها الاضطراب والتعقيد في كل شيء.

ذلك أن الوضع السياسي لأوروبا ، الذي يبدو في بعض جوانبه شديد التعقيد ، هو في الأعماق بالغ البساطة . فبعد سقوط آل رومانوف وهوهنزولرن والهاسبورغ وانحيار النظام الملكي ، لم يعد في أوروبا سلطان غير السلطان الصادر عن الشعب . كما لم تعد توجد حكومة شرعية غير حكومة التمثيل الشعبي . وحتى الاصلاح الجزئي لواحدة أو أكثر من الأسر الحاكمة لا يؤدي إلى أي تغيير في الأوضاع القائمة . فلو قدر لأي أسرة حاكمة أن تستعيد ما فقدته من سلطتها لما وسعها إلا أن تكون ملكية شعبية تستند إلى التأيد المخلص قليلاً أو كثيراً لسلطان الجماهير . لقد انتهى القول بحق الملوك الإلهي دون رجعة .

إن مفتاح الوضع السياسي في أوروبا وأميركا هو ما اشرنا إليه في الفقرة السابقة . اذ ليس في وسع أي من الأفراد أو المؤسسات أن تختار نظاماً للحكم غير واحد من ثلاثة أو أربعة أنظمة تدخل في حدود الحكومة التمثيلية . أو المغامرات الثورية التي لا تلبث حتى تتحول إلى نظام دكتاتوري في ظل أسماء وروايات مختلفة . والمغامرات هذه هي التي تقوم بها القوة القاهرة لتحقيق أغراض يتفاوت نصيبها من التحديد تبعاً للظروف المرافقة لهذه المغامرات .

ويبدو من المحتمل أن مستقبل أوروبا متعلق بهذه الفكرة ، ثم الحظوظ التي ستصيبها فتفرض بها نفسها على النخبة المثقفة ، والأحزاب السياسية ، والوعي الجماهيري . هذه الفكرة هي وحدها القادرة على اعطاء توجيه دقيق وخصيب للجهود المبذولة في كل مكان لإقامة نظام ثابت قوي . وهي وحدها القادرة على تعرية كثير من الأفكار والعقائد الثورية التي تبدو اليوم واسعة الانتشار في العالم مع استخدامها في السعي إلى اقامة نظام جديد يتمتع بالاستقرار والفعالية والبقاء .

والواقع اليوم أن الحكومات التمثيلية " النيابية " تتعرض لنقد شديد . هذا النقد يمكن أن يصبح سما قاتلاً يقضي على هذا اللون من الحكم كما يمكن أن يكون الدواء الناجح الذي يعيد إليها ما ذهب من قدراتها وبذلك يكون أيضاً قوة ثورية حميدة أو مصدرراً لسياسة اصلاحية ، تبعاً لما يستلهمه هذا النقد من عقيدة التمثيل الشعبي . ولئن ظن بعضهم أن في الامكان خلق حكومة في أوروبا بعيداً عن النظام التمثيلي ، وان في الامكان بعيداً عن هذا النظام ، الفوز بكل أنواع السعادة وألوانها ، فإن النقد الموجه إلى هذه الحكومات سينتهي حتماً إلى توجيه حملاته ضد النظام التمثيلي نفسه . وهذا ما دفع البلاد الروسية إلى اقامة نظام يستمد شرعيته من الحزب القائم عام ١٩١٧ ، كما دفع ايطاليا إلى تبني حكومة انقلابية عام ١٩٢٢ م ، ضد النظام البرلماني ، لكننا اذا كنا مقتنعين بأنه لا يوجد خارج النظام التمثيلي والتفويض الشرعي للسلطة غير الطغيان المسلح لأقلية أو مجموعة منظمة من الناس ، فإن النقد الذي يوجه إلى أي حكومة تمثيلية يجب أن يعمل على اصلاح الأخطاء في النظام النيابي وازالة مواطن

الانحراف فيه ، دون أن يعمل على زلزلة النظام نفسه والقضاء عليه في ظل ضرورات أقوى مما نرغب في تحقيقه. إن إيماننا باستحالة القضاء على النظام التمثيلي هو الحد الفاصل الذي لا يجوز لنا أن نتجاوزه ونحن نعمل على تحسين الدولة المعاصرة . إن الانتقاد الذي يوجه إلى هذا النظام يجب أن يكون عنصر تحسين وبناء بدلاً من أن يكون قوة ثورية مدمرة .

\*\*\*\*\*

وباختصار أيضاً نقول أن مناقشتنا يجب أن تتناول مسألة الحدود . إن الطموح إلى الكمال في السياسة والأخلاق والفن هو أجمل أنواع الطموح في النفس البشرية ، لكنه يمكن أن يصبح بالغ الخطورة اذا لم يكن في أبعاده متناسباً مع القوى والامكانيات البشرية المتوفرة. إن الانسان الذي يريد تحسين شيء من الأشياء بأكثر مما يستطيع تحقيقه لا يلبث أن ينتهي إلى تدمير هذا الشيء أو افساده.

إن المثل الأعلى للحكومة الكاملة ، الذي ألح على العالم القديم ، كان السبب المباشر للفوضى الطويلة التي شاعت في أوروبا خلال القرون الوسطى . والواقع أنه لا يبدو من المحتمل تعرض الغرب المعاصر لمثل هذه النهاية التي تعرضت لها أوروبا في القرون الوسطى ، لكن الثابت والمؤكد أن هذا المثل الأعلى يمكن أن يجعل حل الأزمة السياسية الكبيرة اليوم طويلاً جداً وأكثر ايلاماً بعد انهيار النظم الملكية فيما إذا لم نضع موضع الاعتبار الحدود التي يجب أن يقف عندها هذا الحل . هذه الحدود لا يعينها إلا الايمان بضرورة الاحتفاظ بمبدأ تفويض السلطة من قبل الجماهير . ومهما تكن الأخطار ومواطن الضعف النابعة من النظام التمثيلي ، فإن كل المحاولات الرامية إلى إيجاد حل خارج هذا النظام لا تلبث حتى تسبب مزيداً من التعقيد في كيان هذا النظام بدلا من إيجاد الحل المطلوب.

\*\*\*\*\*

" الأفكار التي أوردناها في هذه المقالة هي خلاصة آراء وضعتها عقول غربية حاول أصحابها التعبير عن أطماعهم إلى بناء الدولة الكاملة . والسؤال الذي يتردد بعد الذي أثبتناه هو : هل صحيح أن التمثيل الشعبي هو الوسيلة الوحيدة الممكنة لبناء دولة يتحقق بها الحكم الممكن الذي تحفل به نفوس البشر؟ الجواب عن هذا التساؤل سنحاول الاتيان به في حدود ما نملك من التجربة والوعي بطبيعة الانسان في كل عصر وكل مكان من العالم ".